إشكالية دعم ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
الواقع وكذا القيود والتحديات

The problem of supporting and growing small and medium enterprises in Algeria. Reality, limitations and challenges

د. شريف إسماعيل
جامعة الجزائر 3، الجزائر

د. سالمي رشيد*
جامعة الجزائر 3، الجزائر

ملخص

إن تجسيد السياسة الصناعية الجديدة من طرف السلطات العمومية ، اقتضت ايلاء عناية محورية لمكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع بوتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هدا المسعى سيؤدي لامحال وبصفة تدريجية إلى إبراز نسيج صناعي ذات ميزة تنافسية على المستوى الجهوي والدولي.

تعتبر هده المساهمة منا كورقة الطريق لتشخيص أهم المحاور الكبرى للإستراتيجية الوطنية لدعم ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع كشف الواقع العملي والقيود وكدا التحديات التي تواجه هده المؤسسات لخلق الثروة والشغل.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ سياسة صناعية؛ سلطات عمومية.

Abstract:

The implementation of the new industrial policy has led the public authorities to associate small and medium-sized enterprises or economic and social development, the scope of which will gradually lead to the emergence in our country of a competitive industrial fabric on a regional scale and international.

This contribution on our part will lay out a roadmap for a diagnosis of the various major axes of the development strategy of MSEs in Algeria, as well as the analysis of the realities and constraints that prevent these companies from creating wealth and jobs.

Keywords: SMEs; Industrial policy; Public authorities.

* **المؤلف المرسل**

المقدمة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تنميتها الشغل الشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية ، باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المتقدمة والنامية بصفة عامة . ولقد تبين أن إهمال الدول لمثل هذا المؤسسات وتركيزها منذ مدة على سياسة الصناعات المصنعة وأقطاب النمو هو السبب في اتساع الفجوة بين اقتصاديات بلدان العالم ، زيادة على الاقتناع بدورها في زيادة معدلات التشغيل والناتج المحلي مما دفع الجزائر إلى إعداد استراتيجية وطنية ترمي من خلالها إلى دفع وتيرة PMI\PME ضمن مسعى التقويم الهيكلي .

جاءت هذه المحاولة منا لتحليل مضمون ورقة الطريق المعتمدة ، بحيث قسمنا بحثنا إلى ثلاث محاور كبرى ، المحور الأول تناول فيه واقع هذه المؤسسات في الجزائر أما المحور الثاني فقد خصص لأهم إجراءات الدعم لفائدة PME PMI وأخيرا ما هي المشاكل والحلول المتصورة ضمن نظرة مستقبلية .

المحور الأول : واقع وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

هذا المحور يشمل على ثلاثة عناصر ، الأول يمس التركيبة العامة لهذه المؤسسات أما الثاني نستعرض من خلاله الإطار القانوني المنظم للعملية وأخيرا ديناميكية برامج التأهيل .

1- التركيبة العامة لكيان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

يعرف المشرع الجزائري من خلال القانون التوجيهي الصادر في 12/12/ 2001 بأن هذه المؤسسات يحدد مضمونها من خلال عدة عناصر مرتبطة بالحجم وعدد العمال بالإضافة إلى رقم الأعمال والأرباح المحققة دون أن تتجاوز 250 عامل ومليار دج كرقم أعمال و500 مليون ربح سنوي زيادة على ذلك تساهم في القضاء على البطالة وتشجيع الادخار والاستثمار(1) ، ناهيك على تحقيق التوازن الجغرافي للتنمية مع تمتعها بمعدلات انتاجية مرتفعة وتميزها بمحاربة التضخم.(2)

الجدول رقم 1: الحجم الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من 2013

نوع المؤسسات	العدد	الحصة المئوية
1) مؤسسات خاصة: - شخص معنوي - شخص طبيعي - نشاط حرفي	441964 136622 168801	% 59.09 % 18.27 % 22.57
المجموع الجزئي1	747387	% 99.93
2) مؤسسات عامة - شخص معنوي	547	% 0.07
المجموع الجزئي 2	547	% 0.07
المجموع الكلي	747934	% 100

المصدر : BULLETIN STATESTIQUE №23 du 11/2013

(وزارة الصناعة وترقية الاستثمار)

عند تحليل هذا الجدول نلاحظ أن المؤسسات الخاصة تمثل 99.93 % من الحجم الإجمالي مقابل 0.07 % لفائدة القطاع العام ، مع تفوق هيمنة بـ 59.09 % لصالح الشخص المعنوي في القطاع الخاص (3). وعندما نريد معرفة حركية تطور PME حسب مجموعة من المعايير أهمها : (النشأة لأول مرة ، إعادة الإنعاش ، الشطب ، النمو) وهوموضح عبر الجدول التالي ،الجدول رقم 2 : الحركية المعلنة في ديمغرافية PME الخاصة خلال السداسي الأول من 2013

طبيعة pme	النشأة	الانعاش	الشطب	التوسعة	المجموع
شخص معنوي	20308	3962	2423	21847	441964
شخص طبيعي	6411		183	6228	136622
نشاط حرفي	8092		55	8037	168801
المجموع	34811	3962	2661	36112	747387

المصدر : www.mipmepi.gov.dz / 2013

عندما نتمعن في فحص حيثيات الجدول رقم 2 نستخلص بأنه خلال السداسي الأول من 2013 تم خلق حوالي 34811 مؤسسة وانقاض 3962 من الانهيار ، زيادة على اختفاء حوالي 2661 مؤسسة مع توسعة 36112 وحدة بحيث هناك ارتفاع محسوس يقدر بـ 8.81 % أي حوالي 60548 pme مقارنة بعام 2012 الذي كان يراوح 711275 مؤسسة(4)

أما فيما يخص عدد مناصب الشغل المحدثة خلال السداسي الأول لعام 2013 فهوموضح في الجدول رقم 3

الجدول **رقم** 3 : تطور حجم العمالة المحدثة المصرح بها إلى غاية 2013/06/30 مقارنة بـ 2012/05/1

طبيعة pme	السداسي الأول 2012		السداسي الأول 2013		التطور %
	العدد	الحصة %	العدد	الحصة %	
1) مؤسسات خاصة أ- الأجراء ب- أرباب العمل	1041221 686825	% 58.61 % 38.66	1121976 747387	% 58.57 % 39.02	% 7.76 % 8.82
2) مؤسسات عامة	48415	% 2.73	46132	% 2.41	% 4.72
المجموع	1776461	% 100	1915495	% 100	% 7.83

المصدر : التقرير الصادر عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمار 2013/11

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك تطور في خلق مناصب العمل بالنسبة للأجراء بـ 7.76 % مقارنة بـ السداسي 1 لـ 2012 ، أما التطور المسجل في أرباب العمل فقد كان بمعدل 8.82 % إلا أنه تم تسجيل تراجع في حجم العمالة المحدثة بالنسبة للقطاع العام بنسبة 4.72 % (5)

وعند العودة إلى تطور PME حسب طبيعة نشاط فيمكن تلخيصها من خلال معطيات الجدول رقم 4 كما يلي :

الجدول رقم 4 : تطور PME حسب طبيعة قطاعات النشاط خلال 2013 /s1

قطاع النشاط	س1 /2012	الحصة %	س1/2013	الحصة %	التطور %
1) الفلاحة	4142	% 1.02	4458	% 1.01	% 7.63
2) مياه طاقة ، مناجم وخدمات مرافقة	2014	% 0.49	2217	% 0.5	%10.08
3) أشغال عمومية	139875	% 34.3	147005	% 33.26	% 5.1
4) صناعة حرفية	65859	% 16.15	70840	% 16.03	% 7.56
5) خدمات	195889	% 48.04	217444	% 49.2	% 11
المجموع	407779	% 100	441964	% 100	% 8.38

المصدر : www.ones.gov.dz/2013

نلاحظ من خلال تحليل معطيات الجدول بأن تطور PME كان بنسبة أكبر في قطاع الخدمات بمعدل 11% ثم يليها قطاعات الري والطاقة والمناجم بمعدل 10.08 %لتحتل المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة والصناعة الحرفية بنسبة 7.5 % (6)

أما فيما يخص مسألة تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشتت الجغرافي عبر الوطن فنوردها من خلال معطيات الجدول رقم 5

الجدول رقم 5 : حركية إنشاء PME الخاصة حسب المناطق الجغرافية من س2012/1 إلى س2013/1

الجهة	س2012/1	إنشاء	زوال	توسعة	انحراف	س2013/1
الشمال	248985	12573	1492	2357	13438	262423
الهضاب العليا	128316	5981	610	1273	6644	134960
الجنوب	34569	1438	141	265	1562	36131
الجنوب	8247	316	180	67	203	8450

الكبير						
المجموع	420117	20308	2423	3962	21847	441964

المصدر : www.mipmepi.gov.dz

من خلال تحليل معطيات هذا الجدول نقول أن معظم المؤسسات متمركزة بمنطقة الشمال بمعدل59.38 % ، تليها جهة الهضاب العليا بـ 30.54 % ثم منطقة الجنوب بـ 8.18 % بينما أقصى الجنوب فقد كانت بـ 1.91% ، أما على مستوى الولايات فكانت الجزائر العاصمة في الصدارة بينما ولاية الشلف في مؤخرة التصنيف من أصل 12 ولاية بـ 50887 وحدة و10676 مؤسسة على التوالي (7) .

2) الإطار القانوني لدعم وتطوير PME/PMI بالجزائر

كان هناك نوعين من الدعم الغير مباشر ثم المباشر تنحصر فيما يلي :

2-1) – الدعم القانوني الغير مباشر : جاء هذا الدعم من خلال إصدار قوانين ترقية الاستثمار (8) ، أهمها تلك الصادرة في 1993/10/05 ليتم تعديله بالأمر الرئاسي المؤرخ في 2001/08/20 ثم ليستقر عند الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 2006/07/15 (9)

2-2) – الدعم القانوني المباشر: جاء بعدة تدابير نلخصها في العناصر التالية :

أ) إصدار القانون التوجيهي العضوي الذي يحكم عمل PME/PMI

من خلال القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 جاءت المعالم الكبرى المتضمنة تطوير الإعلام الاقتصادي كبنك للمعطيات مع وضع برنامج للتأهيل وإنشاء مشاتل وصناديق الضمان. (10)

ب) التعزيز القانوني في 2009:

طبقا لأحكام قانون المالية التكميلي لـ 2009 ، استفادت PME/PMI من عدة تدابير أهمها التقليص من معدل IBS إلى 19 % بالإضافة إلى الحصول على إعانة من صندوق ANSEJ لمدة سنتين عندما يتعهد المقاول بتوظيف 5 عمال فما أكثر، ناهيك على الإعفاء من IRG لمدة 5 سنوات للمؤهلين مع الاستفادة من قروض الاستثمار والشراء والإعفاء من TVA عند الاستيراد ، كما يتحصل المستثمرون على قروض بمعدلات فائدة منخفضة بـ 60 % إلى 90 % لبعض المناطق الواجب ترقيتها.(11)

ت) **التعزيزات الإضافية في 2011/2010:** جاء بعد تدابير أهمها :

- تخصيص إعانة بـ 3 مليون دج تغطي تكاليف 80 % من المشروع
- تقديم إعانات في شكل قروض بـ50% إذا كان رقم الأعمال أقل من 500 مليون دج ، وبفوائد ميسرة من 4 % إلى 2 % للاستثمارات التي لا تتعدى 02 مليار دج
- توفير العقارات بأسعار رمزية ، مع تخصيص مبلغ 15 مليار دج للجماعات المحلية من أجل تطوير مناطق

النشاط (30 منطقة) تمتد على 400 هكتار.

- تقليص حجم المساهمة الشخصية للمقاولين من (5% إلى 1%) ثم من (10 % إلى 2 %) للمشاريع التي تقل على 5 مليون دج و10 مليون على التوالي .
- منح قروض لفائدة خريجي المعاهد والمهن الحرة من 500 ألف إلى 1 مليون دج .
- تخصيص مبلغ مالي لفائدة المؤسسات المصغرة لاقتناء المواد الأولية والتجهيزات بـ 100 ألف و1مليون دج بعدما تستفيد من 20 % من المناقصات المحلية.

3) **ديناميكية PME/PMI عبر برامج التأهيل:**

بدأت أولى مراحل التأهيل عام 2007 تمتد على مدار 6 سنوات بقيمة أولية تقدر بـ 6 مليار دج ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها (13) : ترقية أساليب التمويل وتعزيز القدرات البشرية مع تحسين القدرة التنافسية ضمن مسعى تحليل فروع النشاطات ذات الأولوية الوطنية ، زيادة على هذا يأتي العمل إلى تأهيل المحيط المؤسساتي من الناحية التقنية بحيث يشمل البرنامج قرابة 20000 مؤسسة بتكلفة 385736000 دج وبمرافقة من طرف صندوق التأهيل ولجنة وطنية للمتابعة.

الحصيلة الأولية لهذه العملية من 2007 إلى 2010/02/13 تم تسجيل ما يلي :

- إبداء الرغبة في التأهيل : تسجيل 500 وحدة .

- طلب الانخراط : 2340 وحدة منها 318 كانت جاهزة ، أما 1001 مؤسسة تمكنت من إنجاز برنامج التشخيصي ومخطط التأهيل وفيما يلي الجدول **رقم** 6 : يبين توزيع المؤسسات المؤهلة حسب النشاط في 2003/06/30

طبيعة النشاط	عدد المؤسسات PME	الحصة %
الصناعات الغذائية	157	% 5.02
البناءات والأشغال العمومية	1904	%60.91
الصناعة	507	%16.22
الغير	52	%1.66
الصيد البحري	46	%1.47
الخدمات	321	%10.27
الاتصال والتكنولوجيا	06	%0.19
والسياحة والفندقة	44	%1.41
النقل	82	%2.62
المجموع	3119 + 7 (مؤجلة)	%100

المصدر : BULLETIN STATESTIQUE №23 du 11/2013

(وزارة الصناعة وترقية الاستثمار)

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن الحجم الإجمالي للمؤسسات المستفيدة من برنامج التأهيل وصل عتبة 3126 PME معظمها بـ 60.91 % في قطاع البناء والأشغال العمومية ثم في قطاع الصناعة بنسبة 16.22% وباقي القطاعات بمعدلات ضعيفة .(15)

أما فيما يتعلق بمسألة توزيع المؤسسات حسب وضعيتها المؤهلة فيمكن أن نلخصه عبر الجدول رقم 7 :

الجدول **رقم** 7 : توزيع الملفات حسب الوضعية المالية للمؤسسات إلى غاية 2013/06/30.

وضعية PME	حجم المؤسسات
قابلة للتأهيل	432
مؤهلة	1378
غير قابلة للتأهيل	1202
المجموع	3126

المصدر : وثائق خاصة وزارة الصناعة وترقية الاستثمار 2013

عند دراسة هذا الجدول نلاحظ بأن 44.08 % من المؤسسات تم تأهيلها ، بينما 18.45 % كانت غير قابلة للتأهيل نظرا لوضعيتها الصعبة وأخيرا 13.82 % من المؤسسات أثبتت قابليتها للتأهيل.(16)

المحور الثاني : إجراءات الدعم لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عملت الحكومات المتعاقبة على اتخاذ جملة من الاجراءات لدعم المؤسسات من هياكل التنشيط إلى تدابير دعم الاستثمار المنتج ، زيادة على تقديم الضمانات المالية والبنكية إلى جانب تخصيص هياكل لدعم خلق الشغل .(17)

1) **هياكل التنشيط المحلية** : تم اعتماد نوعين من الهياكل للتنشيط الأولى سميت بمشاكل المؤسسات (حضانات الأعمال) والثانية بمراكز التسهيل

أ) المشاتل (les pépinières d'entreprise) :

للإشارة تم استحداث هذه الهيئات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 الصادر في 2003/02/23 وهي هياكل للاستقبال والحضانة خلال مرة محددة مخصصة للمؤسسات الحديثة النشأة بهدف تأهيلها ودفع وتيرة نموها.(18)

وفيما يلي نقدم الجدول رقم 8 نوضح فيه عدد المشاريع المحضنة خلال السداسي الأول من 2013

قدرة الاستقبال	المشاريع المحضنة	معدل التعطية	عدد العمال المحدثة والمتوقفة
47	46	% 97.98	308 منصب عمل

المصدر : الموقع الإلكتروني للمشاتل www.pepi.dz

نلفت الانتباه أن الاحصائيات تشير أنه فيه تحسن مقارنة ب س1 من عام 2012 بحيث تم احتضان 27 مشروع لينتقل إلى 46 في س1 من 2013 أغلبها في مناطق وهران وغرداية ، البرج وعنابة . بحيث تتمركز المشاريع في عدد معين من القطاعات مثل الاتصال ، استرجاع النفايات ، الاعلام الآلي والصناعة الغذائية .

ب) مراكز التسهيل (les centres de facilitation)

أحدثت هذه المراكز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03/79 المؤرخ في 2003/02/23 ومن مهامها الاعلام والتوجيه ومرافقة المؤسسات من أجل نضج المشاريع ومساعدتهم على إتمام إجراءات إحداث المؤسسات (19).

المعلومات التالية تشير عبر الجدول رقم 9 لنشاطات هذه المراكز خلال س1 من 2013

عدد المراكز	مشاريع الاستقبال	مشاريع المرافقة	محفظة خطط	مؤسسات محدثة	عدد مناصب الشغل المحدثة
12	2063	1232	153	291	1719

المصدر www.cefa.dz

تشير الإحصائيات بأن هناك تحسن بـ12.85 % من حاملي المشاريع و15.58 % في مجال المرافقة ، بينما هناك تراجع بـ 21.13% في محفظة الخطط كما يوجد تحسن بـ25.7 % للمؤسسات المحدثة وأخيرا نلاحظ تحسن في توفير مناصب الشعل مقارنة ب س1 من 2012 قاربت 138.41 %.(20)

2) **إجراءات الدعم لفائدة المؤسسات المنتجة:**

ابتداء من 1993 تاريخ صدور أول قانون الاستثمار عملت الحكومات الجزائرية على إحداث مناخ ملائم لترقية الاستثمار نجم عنه عدة هياكل لمرافقة pme/ pmi أهمها :

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والشباك الوحيد.
- صندوق دعم الاستثمار والقروض ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
- صندوق ضمان القروض والتأهيل ، زيادة على تأمين البطالة وترقية التنافسية الصناعية وأخيرا المجلس الوطني للاستثمار ومجلس الاستشارة.(21)

الجدول رقم 10 : يوضح حجم المشاريع المصرح بها خلال س1 من 2013

التعيين	مشاريع مصرح بها		الحجم المالي مليون دج		الشغل المصرح به	
الاستثمار المحلي	4741	%99.43	712277	%94.7	71549	%94.64
الاستثمار الأجنبي	27	%0.57	39892	%5.3	4049	%5.36
القطاع العام	135	%2.83	312717	%41.58	12436	%16.45
القطاع الخاص	4628	%97.06	429489	%57.1	62538	%82.72
الشركات المختلطة	5	%0.1	9963	%1.32	624	%0.83
المجموع	4768	%100	752169	%100	75598	%100

المصدر : موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (www.ANDI.dz)

نلاحظ أن 99.43 % من المشاريع ذات طابع محلي يأخذ القطاع الخاص حصة الأسد بنسبة 97.06% من حيث الأموال المجندة أوحجم مناصب الشغل المحدثة .

3) **الضمانات المقدمة لدعم PMI/PME:**

جاءت السلطات العمومية بنوعين من الضمانات المالية ، أهمها صندوق ضمان القروض(FGAR) وصندوق ضمان الاستثمار(CGCI) (22).

وفيما يلي الجدول رقم 11 يوضح حجم الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض خلال الفترة 2004–2013/06/30

التعيين	عروض الضمان	شهادة الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	930	439
تكلفة الإجمالية لمشاريع (دج)	862 802 183 84	O5 084 6853 38
مبلغ القروض المطلوبة (دج)	040 047 651 51	929 098 790 21
معدل متوسط للتمويل المطلوب	%61	%57
مبلغ الضمانات المقدرة (دج)	461 959 637 23	130 397 518 10
معدل متوسط للضمان الممنوح	%46	%48
مبلغ المتوسط للضمان (دج)	161 417 25	902 959 23
حجم الشغل المحدث	265 40	963 18
الاستثمار لكل منصب شغل	744 090 2	991 019 2
القروض لكل منصب شغل	778 282 1	085 149 1
الضمان لكل منصب شغل	060 587	680 554

المصدر: WWW. FGAR. Dz/2013

إن تحليل معطيات هذا الجدول يوضح للعيان بأن المبلغ الإجمالي للضمانات المقدرة تقارب 24 مليار دج منها 10 مليار دج تعهد نهائي، 55 % من المشاريع ذات طابع توسعي و52 % من المشاريع خلال هذه المرحلة تقع في الوسط بينما الجهة الشرقية تحضي ب 25 % من الحصة. (23)

الجدول رقم 12 : نشاط الصندوق الضمان للقروض الاستثمار ل PME خلال 2013/06/30

الحجم الملفات	المبلغ الضمان (MDA)	حجم الشغل المحدث
621	19770 مليار دج	9556

المصدر : WWW. CGCI . dz / 2013

تشير التحاليل بان القطاعات الأكثر عناية بهذه الضمانات تأتي ب 88 % لقطاع الصناعة والأشغال العمومية والنقل، بحيث استفاد قطاع الصناعة لوحده من الدعم المالي ب 58 % كما أن مجمل هذه المشاريع تقع في جهة الشرق ب 41 % و35 % في الوسط الجزائري. (24)

4- هياكل الدعم لخلق الشغل:

قام المشرع الجزائري بتهيئة عدد من الهياكل لدعم خلق الشغل نوردها فيما يلي: (25)

أ) ANSEJ : الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

ب) ANGEM : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ت) CNAC : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

الجدول رقم 13 : يوضح حجم الاعانات حسب قطاعات النشاطات ضمن ANSEJ إلى غاية 2013/06/30

طبيعة القطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	حجم العمالة	مبلغ الاستثمار (DA)	الشهادات المسلمة
الخدمات	80096	193601	238327109619	192939
النقل المسافرين	17606	41214	42693705477	27377
الحرف	33312	102884	81128526658	68046
نقل البضائع	55156	94148	141724543531	72779
الفلاحة	28661	71309	85065052344	106075
الصناعة	12541	40847	52654395493	50500
البناء و BTBH	19469	63466	70650034465	38696
المهن الحرة	5505	12922	9394488030	8374
الصيانة	5232	13460	10544744125	6037
الصيد البحري	795	3966	4945704809	2013
الري	475	1888	2842119962	1214
النقل البريدي	11440	21230	27743947725	22289
المجموع	**270288**	**660935**	**767714372238**	**596339**

المصدر : www. ANSEJ . dz / 2013

عند تحليل معطيات هذا الجدول نستخلص بأن تدخل (ANSEJ) كان بقوة في قطاع الخدمات بحصة الاسد ثم يليها نشاط نقل البضائع ثم قطاع الحرف والفلاحة، كما كان هناك انحراف بين الشهادات المسلمة مع المشاريع الممولة حقيقة بمعدل 54,67 %. (26)

الجدول رقم 14 : الاعتمادات المقدمة من طرف ANGEM حسب طبيعة قطاعات النشاط إلى غاية 2013/06/30

قطاع النشاط	عدد السلفات المقدمة	الحصة %	المبلغ الممنوح) DA (	مناصب الشغل
الفلاحة	82917	% 16,42	3424866651	124372
القطاع الصناعي الصغير	182010	% 36,04	7249044041	272982
البناء والأشغال العمومية	42010	% 8,44	2156426372	63928
الخدمات	106591	% 21,11	5791777256	159896
الصناعة الحرفية	90615	% 17,94	3169688969	135885

التجارة	217	% 0,04	44963242	3029
المجموع	**504962**	**% 100**	**21836766534**	**757443**

المصدر : www. ANGEM . dz

نلاحظ من خلال المعلومات المقدمة بان القطاع الصناعي الصغير هوالذي استفاد بحصة الأسد من قروض ANGEM بتغطية تقارب 36,04 % يليها قطاع الخدمات ب 21,01 % ثم قطاع الصناعات الحرفية والفلاحة بمعدلات معتدلة تقارب على التوالي 17,94 % و16,42 %. (27)

الاعتمادات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC خلال 2013/06/30

الجدول رقم 15 : يوضح المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط خلال 2013/06/30

قطاع النشاط	المشاريع الممولة		عدد مناصب الشغل		المبالغ الممولة	
	الحجم	%	الحجم	%	المبالغ	%
الفلاحة	4470	% 5,31	104978289	% 6,44	14799024338	% 6,32
الحرف	3113	% 3,70	142308598	% 5,08	7314259713	% 3,12
البناء والأشغال العمومية	4202	% 4,99	147631135	% 8,73	13714502415	% 5,86
		% 0,20	2998592	% 0,37	1006581463	% 0,43
	169	% 6,10	34947613	% 9,06	17858456394	% 7,63
الري	5136	% 0,55	2416345	% 0,70	1087152968	% 0,46
		% 0,14	466122275	% 0,18	607172455	% 0,26
الصناعة	466	% 0,33	16260	% 0,36	727583302	% 0,31
الصيانة	122	% 19,32	39283	21,44 %	55240464955	23,60 %
الصيد البحري	275	% 46,67	10668	37,62 %	97908032816	41,83 %
المهن الحرة	16260	% 12,68		10,03 %	23807794395	10,17 %
الخدمات	39283					
	10668					

نقل البضائع نقل المسافرين						
المجموع	**84164**	**% 100**	**163023**	**% 100**	**234071025219**	**% 100**

المصدر : www . CNAC. Dz / 2013

عند القيام بتحليل حيثيات الجدول المذكور أعلاه نصل إلى خلاصة بأن حصة الأسد في تمويل المشاريع من طرف CNAC أعطيت لفائدة قطاع النقل بمعدل 59 % ثم الخدمات بنصيب 19,32 %، أما باقي القطاعات فقد نالت أنصبة ضعيفة، وهذا سواء تعلق الأمر بحجم المشاريع وكذلك عدد مناصب الشغل والمبالغ المرصدة لهذا الغرض. (28)

المحور الثالث : عراقيل تطبيق سياسة الإنعاش وكذا الحلول المقترحة ضمن نظرة مستقبلية وأفاق واعدة

في إطار هذا المحور سنتطرق إلى نقطتين الأولى متعلقة بالعراقيل والثانية بالاقتراحات

1- العراقيل التي تواجه PMI / PME :

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل التي أثقلت كاهلها وتتمثل فيما يلي:

- ثقل الجهاز البنكي والمصرفي من حيث الإجراءات البيروقراطية وبطئ التمويل
- مشاكل في التموين ومشاكل العقار الصناعي (29)
- مشاكل مرتبطة بالمحيط الاستثماري (البيئة معقدة)
- ضعف بنك المعطيات الاقتصادية وتعدد مراكز القرار (30)
- ومشاكل أخرى تتمثل في عدم مواكبة مصالح الضرائب والتجارة والجمارك للمؤسسات.

2 – **الحلول المقترحة لتفصيل تدخل PMI / PME في التنمية:**

يقترح المختصين العديد من الحلول لدعم وتطوير PMI / PME أهمها :

- تطوير نظام التمويل عبر عصرنة الجهاز البنكي مع إنشاء بنك للمعطيات.
- تخفيف القيود البيروقراطية وتطوير القدرات التكنولوجية للمؤسسات.
- تطوير أنظمة التدريب وترقية المهارات البشرية (31).
- إرشاد عبر مراكز للتوجيه والاستشارة مع إدخال نظام إدارة الجودة وإنشاء مراكز للتسويق ومعارض متخصصة في بحوث السوق.
- الاستمرار في سياسة التأهيل وترقية المناولة والعمل بآلية مراكز التسهيل
- مواصلة العمل مع الهيئات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي والبنك العالمي والدولي (32).

الخلاصة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي لدفع بوتيرة التنمية وخلق الثروة في عالم يتميز بتنافسية كبيرة، والجزائر اليوم في حظيرتها قرابة 800 ألف مؤسسة منها 99 % للقطاع الخاص تمكنت من خلق حوالي 02مليون منصب شغل، بحيث تتوزع على قطاع الخدمات بمعدل 50 % والأشغال العمومية ب34 % تتموقع أغلبها في منطقة الشمال ثم الهضاب العليا.

لقد تدعمت هذه المؤسسات بإطار قانوني مباشر يتمثل في إصدار القانون التوجيهي في 2001 وبإطار تشريعي غير مباشر من شأنه يدعم حقل الاستثمار من خلال استحداث قانون للاستثمار في 2001 كذلك، كما استفادت من برامج للتأهيل قرابة 3126 وهي تمثل 45 % من الحظيرة ومن تسهيل الاندماج الفعلي لهذه المؤسسات في مسار التنمية، ثم استحداث قرابة 12 مركز للتسهيل و46 مشتلة، ناهيك عن الضمانات المقدمة للمرافقة تمثلت في إنشاء صندوق(CARC) و(CGCI) تمكنت من تمويل 439 مشروع و621 وحدة خلقت 9556 منصب شغل، كما تم تخصيص هياكل لدعم الشغل مثل وكالة (CNAC, ANGEM, ANSEJ) مكنت من التكفل بأكثر من 859414 مشروع.

إن ثقل الإجراءات البيروقراطية وبطئ مرافقة البنوك للعملية تلك هي القيود التي أثقلت كاهل المؤسسات، مما يتطلب الأمر خلق مرونة في الإدارة وتحديث الجهاز المصرفي زيادة على تثمين الموارد البشرية.

قائمة الهوامش والمراجع

1) القانون رقم 18/1 الصادر في 2001/12/12 المتعلق بالقانون التوجيهي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- كاسر نصر المنصور وشوقي ناجي جواد، " إدارة المشروعات الصغيرة من الآلف إلى الياء، دار حامد، عمان، 2000.

2) بوخالفة خمنو، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديات العولمة، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية وتحديات العولمة، مكتبة الحامة، 11 و12 /2005/06، ص (383–393).
- مسيكة بوغامة بعداش ورابح حمدي باشا، "واقع PME / PMI "، مركز CREAD ، رقم المجلة 76،2006، ص (55إلى 84).
- عبد الرحمن تومي، " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "، الواقع والأفاق من 2000 إلى 2009 " ، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 12، دار الخلدونية، القبة الجزائر، 2009/12، ص (77–78).

3) Bulletin d'information statistique de la PME, ministre du développement industriel et la promotion de l'investissement, n° 23 du 11/2013 .
- ضب حدة، " تأهيل PME/PMI في ظل الانضمام المرتقب إلى OMC "، شهادة الماستر، دالي إبراهيم، 2012/2011، ص (13– 14).
- نبيل جواد، " إدارة وتنمية PME / PMI "، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص (87).

4) www. Mipmepi.gov.dz- 10/12

5) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة افاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مشروع تقرير من اجل سياسة التطوير PME / PMI ، الجزائر،06/ 2002،ص (19).
- Nourel houda sadi, « le rôle des assurances dans le développe des PMI /PME en Algérie »,10 eme congre inter francophone en entreprenariat de PME, université bordeaux IV, France, 2010, p (4) .

6) منى مسفوني، نحوالأداء التنافسي متميز ل PME / PMI في الجزائر، مجلة الباحث 10/ 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص (27),

7) Bulletin statistique mipmepi , n° 23 du 11/ 2013, p (21).

8) المرسوم التنفيذي رقم 94/ 319 المؤرخ في 17 / 06 / 1994 المتعلق بترقية الاستثمار .

9) الأمر الرئاسي رقم 03/01 الصادر في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار لاسيما المواد (1، 18، 06).
- الأمر الرئاسي رقم 08/06 الصادر في 2006/07/15 المدعم والمتمم للأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- شيبي عبد الرحيم وشاوي محمد، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي تحت عنوان القطاع الخاص في التنمية، بيروت، 2009/03، ص (23 – 25).

10) - لخلف عثمان، واقع PME / PMI وسبل دعمها وتنميتها، رسالة دكتوراه بكلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص (234).
11) الجريدة الرسمية رقم 44 الصادرة في 26 / 07 /2009 لاسيما المواد 33، 35، 60، 100، 102، 103 من إجراءات تعزيز PME / PMI لمجلس الوزراء ل 2009.
12) منتدى الحقوق والاستشارات القانونية على الموقع www. Djelfa .info المتعلقة بأهم التوصيات لمجلس الوزراء المنعقد في 2011/02 المتعلقة ب PME / PMI.
13) بوعتروسي عبد الحق ودهان محمد، تمويل عمليات التأهيل PME / PMI، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثارها على اقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، 21 و22 / 11/ 2006، ص (11-12).
14) موساوي رشيد (PDG)، وزارة الصناعة وتطوير PME / PMI، عرض البرنامج الوطني لتأهيل الوكالة الوطنية لتطوير PME / PMI، 12/05/2010، ص (3- 4- 5).
- http : // www.pmeart .dz .org/ discours.phptt du 29/04/2007
15) المرسوم رقم 06 / 240 الصادر في 2006/07/4، وكذى القرار الوزاري المشترك الصادر في 2007/02/07 الذي يحدد كيفية تخصيص الحساب 302/124 المتعلق بالصندوق الوطني للتأهيل.
16) عبد الرحمان بن عنتر، واقع مؤسساتنا PME / PMI وأفاقها المستقبلية، بحوث الملتقى الدولي جول تأهيل المؤسسة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 29 و2001/10/30.
17) توبح نادية، إنشاء وتطوير PME / PMI الخاصة بالدول النامية، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص (10).
18) المرسوم التنفيذي رقم 79/03 الصادر في 2003/02/23 المتعلق بمراكز التسهيل والمشاكل.
19) مرجع ذكر أعلاه.
20) موقع وزارة الصناعة وترقية الاستثمار PME / PMI (www. Mipipmi.dz/2013
21) المرسوم التنفيذي رقم 03- 80 الصادر في 2003/02/25 متعلق بالمجلس الاستشاري PMI
22) المرسوم التنفيذي رقم 373/02 الصادر في 2002/11/11 المتعلق بصندوق ضمان القروض الاستثمارية لفائدة FGAR) PME/PMI).
المرسوم الرئاسي رقم 124/04 الصادر في 2004/04/19 المتعلق بصندوق ضمان القروض ((CGCI
23) الموقع الالكتروني لصندوق FGAR www.fgar.dz/2013
24) الموقع الالكتروني لصندوق CGCI www.cgci.dz/2013
25) المرسوم التنفيذي رقم 288/03 الصادر في 2003/09/06 المتعلق بإنشاء وكالة ANSEJ (المادة 4،3،2،1).
- المرسوم التنفيذي رقم 13/04 الصادر في 2004/01/22 المتعلق بجهاز القرض المصغر ANSEG.
- المرسوم التشريعي رقم 09/94 الصادر في 1994/05/26 وكذا المرسوم التنفيذي رقم 188/94 الصادر في 1994/07/06 المتعلقين بصندوق التأمين عن البطالة (CNAC).
26) الموقع الالكتروني لوكالة ANSEJ www.ANSEJ.dz/2013
27) الموقع الالكتروني لوكالة ANGEM www.ANGEM.DZ/2013
28) المرسوم التنفيذي رقم 15/04 الصادر في 2004/01/22 المحددة لشروط الإعانة. الموقع الالكتروني لصندوق CNAC www.CNAC.DZ/2013
- الموقع الالكتروني لوكالة التنمية الاجتماعية www.ods.dz/2013

29) journal el watan, problème de financement des PMI / PME , n° 5277 du 17/03/2008, p (07).

30) منتدى التلفزيون، واقع وأفاق PMI / PME – حصيلة النشاط طيلة سنة 2008، صورية بوعمامة ليوم 2008/03/15.

- وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، مذكرة عمل حصيلة نشاط 2008 إلى 2010، بتاريخ 2010/09/17.

31) نصيرة قريشي ونوري منير، آليات وإجراءات التأهيل واثر الشراكة الاوروجزائرية ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل PMI في الدولة العربية، 2006/04/18/17، جامعة الشلف ص (875-1048).

32) غدير أحمد سليمة، تأهيل PMI / PME– دراسة تقييمية لبرنامج لمبدأ (1)،مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، 2007، ص (72).

www.pmeart-dz.org/discours.ph-mustaphabenbada.